التكامل الاقتصادي وتخطيط اقتصاديات الوطن العربي " رؤية تحليلية لاقتصاد النفط العربي"

المدرس المساعد
ميادة عبد الملك محمد صبري
جامعة بغداد- مركز التخطيط الحضري والإقليمي

المقدمة:

تبرز أهمية الاقتصاديات العربية في تخطيط التنمية الاقتصادية في ضل التكامل الاقتصادي بشكل واضح في ظل ظروف التخلف وضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي والاعتماد الواسع في إقامتها والاعتماد على الاقتصاد وحيد الجانب(النفط)،إن المستقبل الاقتصادي المرتبط بالعالم لا يقدم نفسه على طبق من فضة لنا، بل يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والإنجاز لكي تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي القادم، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره.ومن هنا برزت مشكلة البحث.

مشكلة البحث:

هناك مشاكل اقتصادية قد تجتمع او تنفرد بها بعض الدول العربية وتسهم بها البعد السياسي مثل ضعف العلاقات الاقتصادية مع وجود حالة من الخلاف والتباين على المستوى القومي، فضلا عن التأثيرات الخارجية التي منعت بعض أصحاب القرارمن ان يكون سيد قراره ،وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي: ما أهم النظم الاقتصادية والسياسات الجديدة للتكامل الاقتصادي التي يمكن ان تنتهجها الدول العربية في ظل تحديات القطاع الاستراتيجي الاوحد ؟

فرضية البحث:

هناك علاقة بين التخطيط الاقتصادي ومشاريع التكامل الاقتصادي التي من الممكن ان تعمل على توسيع مظاهر التعاون العربي لتحقيق أهدافا ومهام تنعكس على الاقتصاد بصورة ايجابية والتي تعد الأداة الفاعلة والناجعة التي تمكن الدول العربية من

تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة درجة الترابط بين الأسواق النفطية العربية لكي يعطي القوة المناسبة لاقتصاديات التكامل العربي.

أهداف البحث:

١- تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث وتحديد اليات اهداف التكامل ومن ثم معرفة اهم معوقات التكامل الاقتصادي .

٢- التعرف على اتجاه هذه العلاقات العربية من خلال الجهود الرامية التي بذلت لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين هذه الدول.

٣- يحاول البحث ابراز الافكار التي من الممكن ان ترسم التوجهات الاقتصادية العامة للمجتمعات العربية وبالتالي تكوين النظم الاقتصادية للتكامل الاقتصادي والتي تتلائم مع هذه التوجهات العربية.

منهجية البحث:

نظرا لاحتواء الموضوع على الجانب النظري الذي يتطلب سرد الأفكار حتى تعريف المفاهيم كان استعمال النهج الوصفي، أما الجانب الآخر من الموضوع فمزيج بين المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قمنا بإعطاء احصائيات اقتصادية وثم تحليلها.

المبحث الاول : **التكامل الاقتصادي مفهوم _ وتوجهات**:

١ مفهوم التكامل الاقتصادي: Economic Integration

يعني مفهوم التكامل عملية تقاربية تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة كما يتضمن ازالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين الدول ، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

مفهوم التكامل اقتصاديا: فيعني عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما على أنّه حالة فإنّه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، وعرف بأنه هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو، وارتفاع في مستويات المعيشة تبعا لذلك[١].

اجرائيا: أنّ التكامل الاقتصادي هو بمثابة اتفاق يجمع بين دولتين أو أكثر، يهدف إلى تحقيق تقاربها الاقتصادي والسياسي، ويبدأ بتحرير التجارة بينها من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وإعطاء الحرية لانتقال عوامل الإنتاج، ثم يتبع بالتدريج في إلغاء كل أشكال التمييز بين هذه الدول، وتنسيق سياساتها الاقتصادية، فتستفيد بذلك كل الدول الأعضاء من الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، وتتحقق تنمية منسجمة ومشتركة بين هذه الدول، مما يعمل على اندماج اقتصادياتها، لتشكل فيما بعد فضاء اقتصادي متجانس وموحد، ويتطلب ذلك وقت.

١-٢أهداف التكامل الاقتصادي:

تتعدد أهداف التكامل الاقتصادي وتتنوع، فهي ليست بالضرورة أهداف اقتصادية، بل هناك دول ترمي من خلال إقامتها للتكامل الاقتصادي، إلى تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو عسكرية ولكن تبقى الأهداف الاقتصادية هي الغالبة في أكثر الحالات.

أولا:الأهداف الاقتصادية: تتعدد هذه الأهداف ولذا سنذكر البعض منها:

أ- توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين لتمكينهم من الاستفادة من وفورات في الحجم، وبذلك فانه مهما تعددت المنتجات واختلفت، فإنّها ستجد أسواقا أوسع ومستهلكين أكثر، مما لو كانت عليه كل دولة على حدى.

ب- الوصول من خلال التبادل التجاري الحر، وحرية تنقل كل من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية و نزاهة المنافسة، إلى التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل، وكذا الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق اكبر كفاية اقتصادية ممكنة، وأحسن رفاهية للسكان.

ت- يهدف إلى تقوية موقف الدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها، وذلك لأنّ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدا.

ث- يعمل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة لزيادة قوة المساومة لديها، وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو تواجه الأسواق العالمية على انفراد.

ج- يهدف إلى زيادة التجارة بين بلدان منطقة التكامل نظرا لرفع أو إلغاء الحواجز الجمركية، وبالتالي يزيد معدل التبادل بينها، ويبدو ذلك واضحا في الكثير من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم[٢].

ومن خلال ذلك نستنتج أنّ تطبيق الاتفاقيات التي تدخل في إطار التكامل مابين البلدان، تؤدي إلى تحسين معدل التبادل بين دول التكتل، مما يعمل على زيادة رفاهيتها، وهو الهدف الأساس الذي يرمي إليه التكامل الاقتصادي.

ثانيا:الأهداف السياسية: لا يقتصر التكامل الاقتصادي على تحقيق الأهداف الاقتصادية، بل يذهب إلى ماهو ابعد من ذلك، وهو تحقيق الأهداف السياسية ومن بينها نذكر:

تحقيق الأمن القومي والسلام، وتقليص الاحتكاكات بين الدول الجيران، والتي كانت من قبل تكّن لبعضها عداء، لتطبيق الاتفاقيات التجارية في إطار التكامل.

قد يكون الهدف من وراء تكوين تكامل اقتصادي رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا من الناحية الاقتصادية، والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا، أو محاولة تلك الدولة إدخال تلك الدول في تنظيمات سياسية، وهو ما حدث في القرن التاسع عشر حيث نادى السياسي البريطاني "ريتشارد كوبدن"بإلحاح على أن تتاجر بريطانيا بحرية مع جيرانها لتقنعهم بميزات التجارة الحرة لإدخالهم أكثر في عصبة الأمم.

وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي بناء تكامل سياسي مابين الدول، ويعد بذلك التكامل الاقتصادي تمهيداً للطريق الى الوحدة السياسية،كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها.

ثالثا: **اهداف عسكرية**: فقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي، الرغبة في تكوين وحدة عسكرية مابين الدول الداخلة في التكامل، لمواجهة القوة العسكرية للعالم الخارجي، وقد نادى بعض المفكرين الأوربيين بعد الحرب العالمية الثانية بتكوين اتحاد أوربي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا، حتى تكون لها قوة سياسية وعسكرية، فتستطيع بذلك أن تقف أمام المعسكر الأمريكي والروسي آنذاك، فأصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنّه أداة تستطيع بمقتضاها الدولة أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ هذه الدولة الكبيرة أو الصغيرة منها، إلى التكامل الاقتصادي الذي يمكنها من الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية، كما يمكنها أيضا من إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي دول التكتل .

رابعا:**الأهداف الاجتماعية** : فتتمثل في

أ- رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني دولة معينة، نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدما منها،

ب- كما يؤدي التكامل إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية، وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة، بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول،

ت- كما يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المعنية بالتكامل، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظا إلى المناطق الأقل سكانا،

ث- ويؤدي أيضا إلى حل المشكلات التي لا تعنى بها دولة بمفردها بل هي مشكلات مطروحة على المستوى العالمي، مثل المشكلات البيئية، وهذا ما حدث على مستوى الاتحاد الأوربي من خلال جهود الدول ذات المستويات العليا مثل الدانمرك وألمانيا وهولندا، التي تصدر قواعد لكل الأعضاء في الاتحاد، خاصة بحماية البيئة وتلزمها بتنفيذها[٣].

من خلال ما سبق عرضه لأهداف التكامل الاقتصادي، يمكن القول أنّ له أهمية كبيرة ومتنوعة وتمس جميع الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وربما هذا ما جعل الدول تتسابق لإقامته حتى تحقق تلك الأهداف.

١-٣ مشاكل ومعوقات التكامل الاقتصادي:

يواجه قيام التكامل الاقتصادي مشاكل، قد تكون قبل تنفيذ المرحلة الأولى منه، مما يعمل على عدم قيامه إطلاقا، وقد تكون هذه المشاكل أثناء مرحلة من مراحله، مما يحول دون الوصول إلى المرحلة التالية، وهذه المشاكل متعددة يمكن أن تتمثل في :

١-٣-١: مشاكل تتعلق بهياكل اقتصاديات دول أطراف التكامل:

أ- **تشابه الهياكل الإنتاجية لدول التكتل**: يصعب إقامة تكامل اقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول تتشابه وتتقارب هياكلها الإنتاجية، سواءً من حيث أدوات الإنتاج، أو طبيعة هذا الإنتاج، أو من حيث هيكل صادراتها وواردتها، وهذا يتناقض مع شرط وجود النواقص والفوائض، فهذا التقارب لا يخدم التبادل التجاري بين الدول المراد تكتلها، وتظهر هنا عدم الحاجة إلى التكامل لأنّه لن يزيد في التبادل التجاري، باعتبار أنّ هذه الدول تنتج نفس المنتوج وليست بحاجة إلى بعضها، ويؤدي هذا التشابه في الهياكل الإنتاجية إلى زيادة حدة المنافسة بينها والمضاربة على عدد محدود من الأسواق.

ب- **ضعف البنية التحتية لبعض الدول**: وجود البنية التحتية القوية من وسائل نقل ومواصلات وشبكة معلومات قوية، وتدني في مستوى وكفاءة خدمات البنى الارتكازية المجتمعية منها والاقتصادية[٤]، ولهذا فان ضعف هذه البنية في بعض الدول يقف حائلا أمام إقامتها لتكامل اقتصادي، لأن تطور البنية التحتية يسهل عملية التبادل التجاري بين الدول مما يجعلها تتم في وقت قصير وبأقل التكاليف، بما يحقق هدف من أهداف إقامة التكامل الاقتصادي.

ت- **اعتمادية شديدة على النفط** في توفير الإيرادات المالية وسيادة ظاهرة التعامل مع القطاع النفطي مورداً مالياً لاقتصاد ريعي أكثر مما هو مورد مالي يمكن استثماره للنهوض بالقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني[٥].

١-٣-٢: تباين درجات النمو وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة:

يؤدي الاختلاف الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو

بين الأقطار المختلفة، إلى صعوبات كبيرة في قيام التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، لأنّ الدول الأكثر تقدما سوف تستقطب الجهود الإنمائية ومكاسب التكامل، وسوف تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال، كما تحرم الدول الأقل نموا من ذلك، ولهذا كان من شروط إقامة تكامل اقتصادي تقارب مستويات التنمية، حتى يكون هناك نوع من العدل في توزيع مكاسب التكامل، ويشترط تقارب مستويات التنمية لأنه من الصعب أن تكون هذه الأخيرة متماثلة بشكل تام.

١-٣-٣: **مشاكل تتعلق بالجانب السياسي والوعي بضرورة التكامل**: قد تقف الإرادة السياسية لأصحاب القرار حاجزاً أمام إقامة تكامل اقتصادي، فغياب الإرادة السياسية كان في العديد من المرات حاجز أمام تقدم التكامل الاقتصادي العربي، كما أنّ اختلاف أنظمة الحكم من نظام ملكي إلى جمهوري واختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة لكل دولة، من شأنه أن يعيق التكامل الاقتصادي، نظرا لتباين المصالح والأهداف في المدى الطويل، ولا يمكن اعتبار هذا العائق قائم في كل الحالات إذ لا يمكن تعميمه ، لأنه هناك من الدول ما استطاعت تجاوز هذه الاختلافات، وكمثال على ذلك الدول الأوربية، رغم اختلاف أنظمتها في الحكم ورغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية فيما سبق إلاّ أنّها استطاعت أن تحقق تكاملها[٦].

١-٣-٤:**المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكامل**: قد تبدأ بعض الدول في بناء تكاملها الاقتصادي، فتقوم بتوقيع اتفاقيات تدخل في إطار تكاملها، لكن قد تواجه تنفيذ تلك الاتفاقيات بعض المشاكل أثناء التنفيذ، فمثلا وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول إلى عدم قبول هذه التعريفة الموحدة، لأنّها تقل مثلا عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، و البعض الآخر من الدول يرفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، خشية منها أن تتعرض مصالحها التجارية للخطر، وقد يخلق الاتفاق على إزالة الحواجز الجمركية وعلى وضع تعريفة جمركية واحدة، الانحراف بالنسبة

للتجارة، إذ ما حدث تحايل على الحواجز التي تقيمها الدول الأعضاء كأن تقوم إحدى الدول الأعضاء في المنطقة، بتطبيق أدنى تعريفة جمركية على سلعة تريد استيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في المنطقة، لأنّها تكلفها أقل مما لو تستوردها من دولة عضو، وهذا الأمر يتنافى مع هدف التكامل الاقتصادي المتمثل في توسيع نطاق التجارة مابين الدول الأعضاء، وهذا المشكل قد يحدث في المرحلة الأولى (منطقة التجارة الحرة)، لأنه لا يوجد هناك توحيد للتعريفات الجمركية اتجاه الخارج، مما قد يحول دون استمرار المراحل الأخرى للتكامل، كما يطرح على مستوى منطقة التجارة الحرة بعض المشاكل الأخرى كانحراف الإنتاج وانحراف الاستثمار أيضا[٧].

ومما سبق يتضح لنا أنّ إقامة أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر، قد يخلف آثار سلبية تكون في المدى القصير، أمّا الآثار الايجابية وهي المهمة فيتطلب ظهورها وقتا أطولا، كما قد لا يتم التكامل من البداية إذا لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لإقامته، أو واجهته مشاكل، ويحدث أن تواجهه مشاكل في مرحلة من مراحله، خاصة في المراحل الأولى منه، مما يعرقل استمرارية الوصول إلى بقية مراحله.

١-٤ مراحل التكامل الاقتصادي Stages of Economic Integration:

١-٤-١: اتفاقية تفضيلات تجارية Preferential Trade Agreement

يعد هذا النوع من الاتفاقيات من أضعف أشكال التكامل وأول مراحله.

تقوم الدولة المتعاقدة بتقديم تخفيضات على التعريفة الجمركية (Tariffs) لمجموعة من السلع القادمة من الدول الأخرى في الاتفاقية.

١-٤-٢: منطقة تجارة حرة Free Trade Area

- ❖ يتم إنشاء منطقة تجارة حرة عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية على وارداتها البينية بشكل كامل.
- ❖ تحتفظ الدول الأعضاء بحق الإبقاء على تعريفات جمركية مختلفة على وارداتها من باقي دول العالم من خارج منطقة التجارة الحرة.

❖ تطبق الدول الأعضاء قواعد المنشأ لمنع دخول سلع من دول خارج المنطقة إلى الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة، ومن ثم إدخالها إلى الدول ذات التعريفات المرتفعة.

١-٤-٣: اتحاد جمركي Customs Union

❖ يتم إنشاء الإتحاد الجمركي عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية فيما بينها (أي إنشاء منطقة تجارة حرة)، بالإضافة إلى استخدام تعريفة موحدة لوارداتها من باقي دول العالم.

❖ يحد الإتحاد الجمركي من مشكلة إدخال السلع إلى الدول ذات التعريفات المنخفضة كماهو الحال في منطقة التجارة الحرة.

❖ تتقاسم الدول الأعضاء الإيرادات الجمركية من خلال إنشاء صندوق تجمع فيه كافة الإيرادات، ومن ثم يتم إعادة توزيعها على الدول الأعضاء بشكل يقلل من الإختلافات في الإيرادات للدول قبل وبعد دخولها في الإتحاد.

❖ أكبر تحدي يواجه دول الإتحاد هو الاتفاق على تعريفة موحدة للواردات من باقي دول العالم، بالإضافة إلى إيجاد آلية مناسبة لإعادة توزيع الإيرادات الجمركية.

١-٤-٤: سوق مشتركة Common Market

❖ تقوم السوق المشتركة على حرية انتقال السلع (منطقة تجارة حرة)، وتوحيد التعريفة الجمركية مع دول العالم (إتحاد جمركي)، بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمال ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء.

❖ يتم معاملة الاستثمارات من الدول الأعضاء معاملة الاستثمارات المحلية من حيث الاستفادة من جميع التسهيلات والاعانات والضرائب.

❖ يحصل مواطنو الدول الأعضاء على الحق في الحصول على نفس المميزات داخل الدول الأعضاء من حيث فرص العمل في القطاع العام والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، والاستفادة من نظام التأمينات الاجتماعية[٨] ينظر اى الشكل رقم (١).

شكل (١)

يمثل مراحل التكامل الاقتصادي

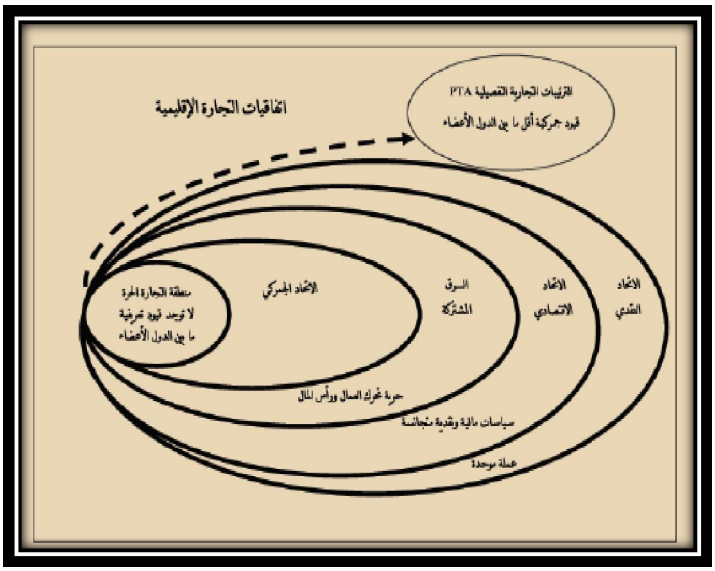

م/(الكواز،احمد، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية، العدد٢٠٠٩،٨١،ص٨.)

من خلال المرور على مراحل التكامل فأننا يمكننا القول بان الوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي التام يأتي بالتدريج بإتباع المراحل السابقة الذكر وتنفيذ أسس تلك المراحل مما يجعل من الوحدة الاقتصادية والسياسية فيما بعد أمرا يسيراً، ومع ذلك فان تحقيق مرحلة من التكامل الاقتصادي لا يعدد تكامل تام ايضا، إنّما يعبر عن مستوى أو درجة من درجات التكامل التام فقط.

١-٥ فوائد التكامل الاقتصادي:

١. القضاء على بعض أوجه عدم الكفاءة الناتجة عن اختلاف السياسات الاقتصادية. مثال: انتقال الأفراد والشركات إلى الدول التي تقل فيها معدلات الضريبة أو ترتفع فيها معدلات الدعم الحكومي.
٢. الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول التكتل. مثال: موارد طبيعية، عمالة، تكنولوجيا، موارد مالية.

٣. زيادة حجم السوق المستهدف من قبل الشركات، مما يمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم.
٤. تغليب المصالح الجماعية لدول التكتل على المصالح الفردية.
٥. تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال الالتزام بالتعهدات.
٦. تبني المعايير الدولية.
٧. زيادة حجم التجارة والاستثمار بين الدول المتجاورة نتيجة للتماثل الثقافي والاجتماعي (اللغة الدين والعادات).
٨. تقليل تأثير جماعات الضغط على الحكومات.
٩. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[٩] ينظر الى الجدول (١) الذي يمثل عضوية الدول العربية.

الجدول (١)

يمثل عضوية الدول العربية في أهم التكتلات العربية والأجنبية

الدولة	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	الإتحاد الأوروبي	مناطق حرّة مع الولايات المتحدة	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا	أغادير	منظمة التجارة العالمية	مناطق تجارة حرة مع بلدان أخرى	إتفاقيات إستثمار مع الولايات المتحدة
البحرين	X		X			X		X
السعودية	X							
قطر	X							
الامارات	X		X					
الكويت	X							
عُمان	X		X					
تونس	X	X		X			X[1]	X
اليمن	X							
لبنان	X	X						
الأردن	X	X	X		X	X	X[2]	X
مصر	X	X	X	X	X	X		X
المغرب	X		X		X		X[3]	X
فلسطين	X	X					X[4]	
الجزائر		X						
سوريا	X	X						
السودان	X			X				
العراق	X							
جيبوتي				X		X		
جزر القمر				X				
موريتانيا						X		
ليبيا	X			X				

[1] مع تركيا، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية (EFTA). [2] مع سنغافورة، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية. [3] مع تركيا، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية. [4] مع تركيا، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية.

المصدر: الاسكوا، 2007، نشرة قضايا التجارة.

موقع المنظمة التجارية الأمريكية www.ustr.gov/Trade_Agreements

موقع جامعة الدول العربية www.arableagueonline/orglas/index.jsp

م/موقع الشبكة الالكترونية لجامعة الدول العربية www.arableagueonlieorglasindex.jipvisite date.june.2011

١-٦ التخطيط الاقتصادي:

التخطيط الاقتصادي هو عملية واعية لتحديد مجموعة من الاهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف خلال فترة زمنية معينة ،لغرض تحقيق الفنية الاقتصاديه والاجتماعيه في مجتمع ما.وهذا يتطلب استخدام كل المصادر والامكانيات التنموية لغرض الوصول الى تحقيق هذه الاهداف في مجتمع معين وفي فتره زمنيه محدده.

يعد التخطيط الاقتصادي من أهم اساليب الإدارة الحديثة في الوحدات الاقتصادية التي تستخدم في التخطيط والتنسيق ،والتي تعتمد التخطيط للمدى البعيد لتحديد سياساتها وتحقيق اهدافها بالاستغلال الامثل بما هو متاح من الطاقات البشرية والالية للوصول بعد ذلك الى اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ككل[١٠] .

ويبرز دور التخطيط الاقتصادي وتطبياقه بنسب متفاوتة مع ما تفرضه الظروف السياسية والاقتصادية لكل نظام غير إن الدول الناميةوالعربية في كثير منها اعتبرته سلم النجاة الذي يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بما يتلائم وظروفها السياسية والاقتصادية وندرة مواردها. وفي ظل النظام العالمي الجديد وبروز العولمة أصبح للتخطيط الاقتصادي أهمية أكبر لمواجهة تحديات العولمة لتداخل عالم السياسة بالاقتصاد واعتباره المحرك الأساسي والقوة العظمى التي تسير العالم ليست القوة العسكرية وأنما القوة الاقتصادية وخير دليل على ذلك ما تسعى إليه الدول العظمى بالسيطرة على العالم وغزوه عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على القدرات الاقتصادية العالمية وتتلاعب في مصائر الشعوب[١١].

اذن هو اسلوب تستعين به الدولة لتوجيه التنمية الاقتصادية وتنظيمها في حدود مواردها وإمكاناتها المتاحة فلايمكن للدول النامية التي تتسم بلمحدودية مواردها وامكاناتها الاقتصادية أن تحقق أهدافها باستخدام آلية السوق بل يتعين عليها أن تقوم بموازنة مالديها من إمكانيات وموارد ماتطمح إليه من أهداف وقد يعكس التخطيط الاقتصادي تدخل الدولة إذا يمثل التخطيط الاقتصاد وسيلتها في تخطيط تنمية بطريقة منظمة.

ويهدف التخطيط الاقتصادي الى تحقيق ما يأتي[١٢] :

- ☒ تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

- ضمان تحقيق احتياجات فروع الاقتصاد الوطني القومي المختلفة بكافة مستوياتها العلمية وتخصصاتها.
- توفير فرص العمل للذين يبلغون سن العمل والقادرين عليه في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية .
- تحقيق التوزيع والاستخدام الأمثل في مختلف المجالات والربط بين قوى العمل ، وزيادة الإنتاجية وكذلك الربط بين حجم القوى العاملة وطبيعة الفن الإنتاجي السائد.

مما تقدم الى ان تحقيق تناسق الخطة الاقتصادية يتطلب استخدام موازين معينة تعمل جميعها على تجنب حدوث اختلالات او اختناقات قد تحول دون تحقيق الاهداف التي تنشدها الخطة لتحقيق التوازن بين الاستثمارات اللازمة او المراد قيامها في القطاعات الاقتصادية في فترة الخطة وحسب فروع الاقتصاد القومي واللازمة كتشغيل طاقات القوى العاملة او القطاعات التصنيعية او الاستثمارية التي تعالج مشكلة بحيث تتحقق التنمية المطلوبة منها الخطة الموضوعة .

١-٧ تجربة الوطن العربي لتخطيط التكامل الاقتصادي:

١-٧-١: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالاقطار العربية التي تأثرت باتفاقية السوق الأوربية المشتركة. ويعد وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي، اذ نجح المجلس في إقرار اتفاقية السوق العربية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ بعد تصديقها من قبل كل من سورية ومصر والأردن والعراق :وقد تضمنت الاتفاقية:

١. السماح باستيراد وتصدير منتجات الدول الأعضاء، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن % 40 من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى أن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن% 51 ، ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.

٢. وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال(5) سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.

٣. تسهيل عبور منتجات الدول الأعضاء فيما بينها، وتنسيق السياسات والعلاقات التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبذلك يكون قد حقق مرحلة السوق المشتركة.

٤. إقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء، ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنشيط القطاع الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة، فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

٥. التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي، بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة، وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي[١٣].

١-٧-٢: مجلس التعاون الخليجي:

ترجع خطوة إنشاء المجلس إلى عام ١٩٧٥ حين جرت محادثات دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد مناقشات مطولة بين الدولتان صدر عنهما بيان مشترك، دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدان، وتجتمع مرة كل سنة على الأقل، وفي مايس ١٩٧٦، ودعا الجانب الكويتي إلى إنشاء وحدة خليجية، بهدف تحقيق التعاون في جميع المجلات السياسية والاقتصادية لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، وبعدما تمت محادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر ودول الإمارات العربية وعمان، دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول، إلى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة، للوصول إلى وحدة دولهم العربية، التي تجمعها الروابط الدينية والقومية، ولقد اعتمدت دول الخليج في عام ١٩٩١، برنامجا زمنيا سنويا محددا، يعتمد على التدرج لتحقيق الوحدة الاقتصادية، بحيث يبدأ البرنامج في عام ١٩٩٢ ويستمر عبر قنوات مرحلية تنتهي عام ١٩٩٩ بالوحدة النقدية، التي تعد آخر

مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، وبهذا ينقسم البرنامج الاقتصادي الخليجي إلى مرحلتين: الأولى تبدأ من عام ١٩٩٢ إلى غاية عام ١٩٩٦، وتتضمن البحث في تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي والاتفاق على نظام موحد للجمارك، ثم توحيد وتقريب الأنظمة التشريعية والمصرفية، كما يشمل تطبيق نظام جمركي موحد اتجاه العالم الخارجي، أمّا المرحلة الثانية فتبدأ من ١٩٩٦ وتشمل تنسيق أسعار صرف العملات، وإطلاق حرية تملك العقار، ثم البدء سنة١٩٩٨ في تطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية، ليتسنى البدء في توحيد عملات دول المجلس، ثم إزالة المراكز الجمركية بين الدول الأعضاء.

اما أهداف مجلس التعاون[١٤]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني، في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

١-٧-٣ نقد تجربة تخطيط التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية:

نجد ان البلدان العربية عانت بعد حصولها على استقلالها السياسي، من مشكلتي التخلف والتبعية، مع ارتباط ذلك بالتجزئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك انصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي على اساس إيجاد وحدة اقتصادية كبيرة بدمج الوحدات القائمة قطرياً وقومياً، مقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بهدف بناء القاعدة المادية للوحدة السياسية، وذلك بالتزام التنمية المشتركة عن طريق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية لصالح الوطن العربي بكامله. وهكذا فإن التكامل الاقتصادي العربي إنما هو عملية سياسية واقتصادية طويلة الأجل تقترن بالتزام التنمية المشتركة لتحقيق هدفين مترابطين هما إنهاء التبعية، وإنهاء التجزئة بما يحقق المصلحة

الاقتصادية المشتركة للدول العربية ويحمي حقوقها في تعاملها مع العالم الخارجي وبعد وجدت هناك مشكلتان :

اولا:ضعف الترابط الاقتصادي بين البلدان العربية، واتساع الفجوة بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية.

ثانيا:ارتباط المصالح القطرية بالاقتصاد الرأسمالي على نحو أوثق من ارتباطها فيما بينها ومن ثم بالمصلحة القومية.

المبحث الثاني : **رؤية عن واقع اقتصاديات الدول العربية**:

١- واقع اقتصاديات الدول العربية:

يعد العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، واحتكار الموارد الاقتصادية والتكنولوجية ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أو التعاون المشترك، على الرغم من أن وطننا العربي تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزو الأسواق العالمية.

يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة سواء أكانت بشرية أم طبيعية أم مادية أم ما يتعلق منها بالسوق، وكلها تمثل مقومات سياسية للتكامل في مجال الاستثمار، وذلك في حالة استخدامها بشكل كفء وباتجاهات تتيح التوسع في إقامة الاستثمارات البينية والنشاطات المرتبة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. هذه المقومات يمكن إيجازها في الآتي[١٥]:

١) تحتل مساحة الوطن العربي ١٠,٢ % من مساحة الأرض.
٢) عدد سكان البلدان العربية نحو٣١٠ مليون نسمة بقوة عاملة نحو٨١ مليون نسمة كثير منهم عمال مؤهلون أو فنيون، يوجد عدد معتبر منهم في حالة الهجرة.
٣) نسبة فائض الادخار على الاستثمار، خصوصاً في الدول العربية النفطية هو٣٥%.
٤) قيمة رؤوس الأموال العربية المهجرة تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي.
٥) تتوفر الدول العربية على موارد مائية متاحة معتبرة.
٦) اغلب الدول العربية تعد نوافذ على البحر.

٧) تنوع طبيعي وحضاري كبير يؤهل الدول العربية لرواج الصناعة السياحية...

فرغم توفر هذه الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار دولياً وفي التعاون البيني العربي ضعيفة جدا.

٢- ١واقع الاقتصاد النفطي في الاقطار العربية:

الطاقة موضع اهتمام البشرية لتأثيرها على مستوى الرفاهية وتصريف أمور حياتهم وتظهر هذه الأهمية من خلال النظرة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي ومدى تسخيرها لخدمة الإنسان.

ويعتبر النفط والغاز الطبيعي أهم مصدرين للطاقة في الوطن العربي حيث اكتشف البترول في ثلاثينات هذا القرن وتكالبت الدول الاستعمارية على استغلاله ولا سيما أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإزدادت أهميته أصبح معياراً للتقدم، والحكم في تقدير مصائر الحروب وقد شبه الرئيس الأمريكي ولسون بالدم للإنسان..

أولا: **النفط**:

٢-١ الاحتياطات النفطية:

شهدت تقديرات الاحتياطي من النفط الخام على الصعيد العالمي في نهاية عام 2008، ارتفاعا طفيفا لتصل إلى1.164 تريليون برميل، أي بنسبة زيادة بلغت 0.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق .وفيما يخص الدول العربية ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤآد من النفط الخام لعام 2008 بحوالي 0.4 في المائة عن تقديرات عام،٢٠٠٧ ،(حسب ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد)*.وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 57.7 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط .وعلى مستوى الدول فرادى، شهد الاحتياطي النفطي في ليبيا آآبر إضافة مقارنة مع الدول العربية الأخرى حيث ارتفع بمقدار 2.2 مليار برميل ليبلغ حوالي 43.66 مليار برميل .آما أضافت مصر حوالي 330 مليون برميل إلى احتياطياتها النفطية .ارتفعت احتياطيات تونس من النفط بشكل طفيف، أي بنحو 60 مليون برميل .وفي المقابل انخفضت الاحتياطيات النفطية في البحرين و عمان بنسبة 7.7 و 3.5 في المائة على التوالي، فيما استقرت مستوياتها في بقية الدول العربية عند المستوى المسجل في نهاية عام20 . ١٦ ينظر شكل (٢).

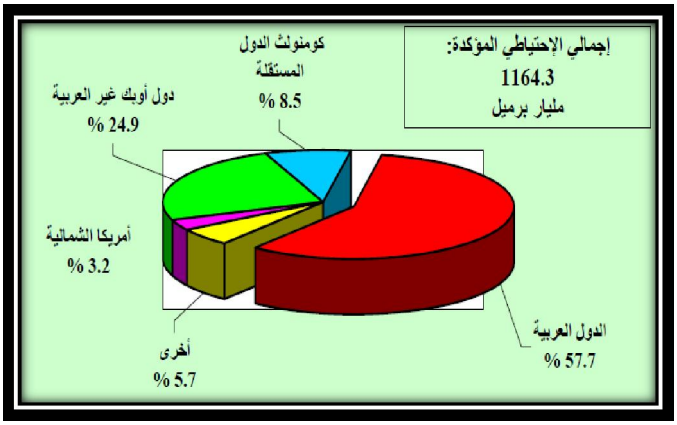

شكل(٢) احتياطات النفط العربي عام ٢٠٠٨ م/تقرير السنوي ٢٠٠٨.

٢-١-١القدرة الإنتاجية:

القدرة الإنتاجية متقلبة وغير ثابتة إذ أنها تتوقف كليا على قيمة الاستثمارات التي ترغب الحكومات في تخصيص أو الذي تستطيع أن تخصصه بالإضافة إلى مدى رغبتها في اشتراك شركات النفط الأجنبية. إذ استحوذ الانتاج على نحو 59.5 في المائة من إجمالي الإنتاج من مصادر الطاقة المختلفة خلال عام 2008 ،فيما يتعلق بالنفط الخام والمتكثفات، شهد معدل الإنتاج العالمي خلال عام 2008 ارتفاعاً طفيفاً، 150 ألف ب/ي، ليصل إلى 86.2 مليون ب/ي أي بزيادة نسبتها0.17 في المائة عن العام السابق. وقد آن للأزمة المالية انعكاساتها الواضحة على هذا الجانب من السوق النفطية، فخلال النصف الأول من العام حينما ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ وارتفع أيضا الطلب على النفط، شجع ذلك على رفع معدلات الإنتاج العالمي حيث وصلت إلى 86.5 مليون ب/ي .ومع تفاقم الأزمة المالية، أخذت الأسعار في الاتجاه نحو الانخفاض الحاد، وآذلك الوضع بالنسبة للطلب على النفط، وقد انعكس ذلك على مستوى معدلات الإنتاج العالمي التي انخفضت خلال الربع الثالث من عام 2008 إلى 85.8 مليون ب/ي، ثم إلى 85.5مليون ب/ي خلال الربع الأخير من العام.ينظر الى الشكل (٣).

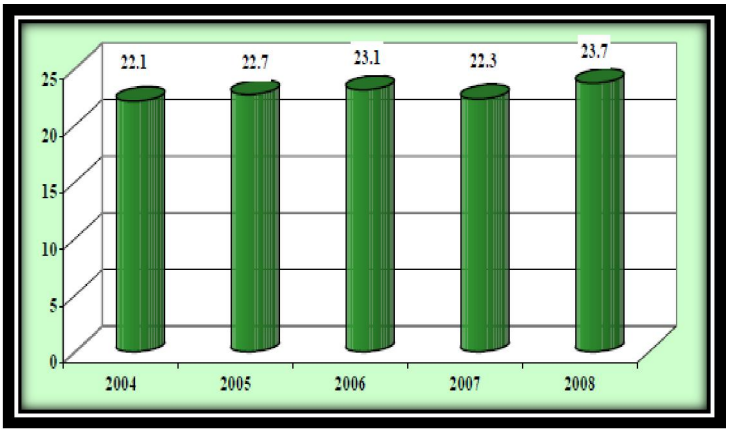

شكل(٣ / التقرير

٢-٢-٢ ا

يمثل بة وازداد
استهلاا ٤,٢ مليون
برميل ي كل (٤).

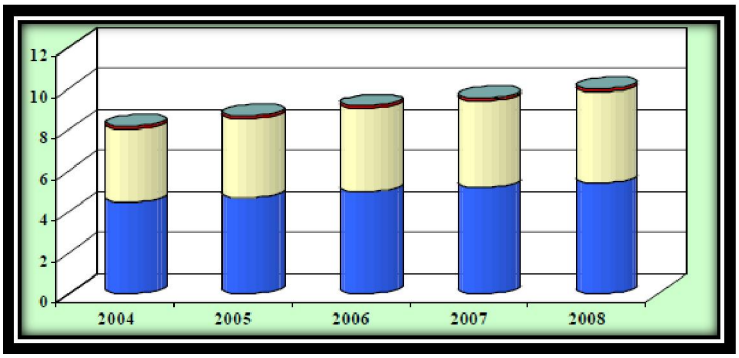

شكل(٤) الاستهلاك للنفط للفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨م/التقرير السنوي ٢٠٠٨.

٢-٢-٣عوائد الصادرات النفطية:

تتعلق عوائد الصادرات النفطية بكمية الإنتاج حيث نلاحظ أنها في ارتفاع رغم بعض التذبذبات التي ترجع إلى متطلبات السوق، حيث سجل 16,02 مليون برميل عام 1993 بينما في 1994 سجل الإنتاج العربي تراجع إلى 15,88 مليون برميل يوميا وذلك

راجع إلى متطلبات السوق وضعف الأسعار وفي 1995 ارتفع الإنتاج ليصل إلى 16 مليون برميل يومياً ١٩ لتتواصل عملية الارتفاع إلى غاية 1998 حيث سجل 20,6 مليون ب/ي ونتيجة لانخفاض الأسعار تراجع إلى 20 مليون ب/ي سنة 1999.تراجع كمية الإنتاج والأسعار يؤثر على عوائد الصادرات النفطية حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من حوالي ٨٢،١ مليار دولار أمريكي عام 1998 إلى حوالي 112,8 مليار دولار في عام 1999 أي زيادة حوالي 30,7 مليار دولار ٢٠رغم أن الإنتاج في 1998 كان أكبر منه في 1999.

ثانيا: **الغاز الطبيعي**:

٢-٢-١احتياطات الغاز الطبيعي:

فقد شهدت ارتفاعا على المستوى العالمي بمقدار 1.95 تريليون متر مكعب أي بنسبة 1.1في المائةفي عام ٢٠٠٥ مقارنة مع مستويات عام 2007 ، لتصل في عام 2008 إلى 177 تريليون متر مكعب .وفي الدول العربية، ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي بحوالي 123 مليار متر مكعب ، أي بنسبة 0.2 في المائة لتصل إلى 53.7 تريليون متر مكعب .وقد استأثرت مصر بنسبة 84.6 في المائة من الزيادة في احتياطيات الغاز عربيا، حيث ارتفعت احتياطياتها بمقدار 104 مليار متر مكعب، أي بنسبة 5.1 في المائة .آما ارتفعت احتياطيات تونس بمقدار 9 مليار متر مكعب، أي بنسبة 16.4 ف المائة، واحتياطيات سورية بمقدار 10 مليار متر مكعب .وفي المقابل استقرت الاحتياطيات الغازية في بقية الدول العربية عند مستواها المسجل خلال عام ٢٠٠٧. ينظر الى الشكل (٥).

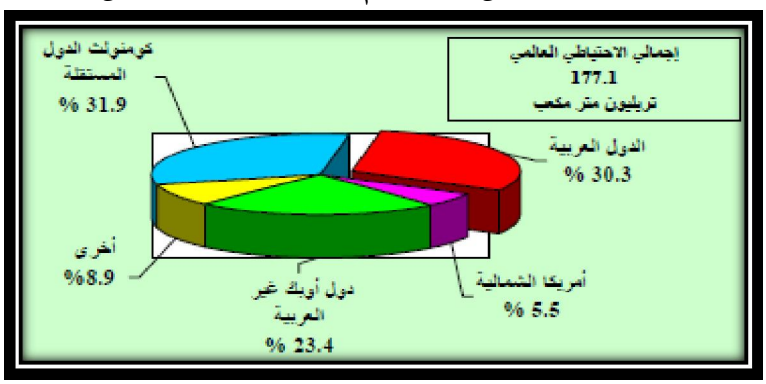

شكل (٥) الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي لعام م/ التقرير السنوي ٢٠٠٨

٢-٢-٢ إنتاج الغاز الطبيعي:

ارتفع الإنتاج العربي للغاز الطبيعي خلال العشرة الأخيرة حيث وصل في ٢٠٠٧ إلى٥٩,٥ بالمائة بنسبة مساهمة ٣٠,٣% في الإنتاج العالمي وتواصل هذا الارتفاع ليصل إلى في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٦,٢ ترليون متر مكعب.

تنفذ العديد من الدول العربية خطط لتنمية إنتاج الغاز الطبيعي خاصة من حقول الغاز الحر حيث أن مصادرها من الغاز المصاحب مرتبط بإنتاج النفط، وهذا بدوره مرتبط لدى بعض الدول العربية بنظام الحصص في أوبك.

٢-٢-٣ استهلاك الغاز الطبيعي:

اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات للإستفادة قدر الإمكان من الغاز الطبيعي وبخاصة المصاحب منه لإنتاج النفط لما لذلك من منافع اقتصادية في ضوء ارتفاع المردود الاقتصادي لاستخدامه في الأسواق المحلية ونتيجة لذلك اتسم استهلاك الغاز الطبيعي بالزيادة المستمرة لأمر الذي رفع نصيبه في إجمالي استهلاك للطاقة سنة بعد سنة. وقد بلغ إجمالي الاستهلاك من الغاز الطبيعي في الدول العربية 2,1 مليون برميل مكافئ نفط/ يومي. كما تواصل هذا الارتفاع في الاستهلاك إلى ٥ ترليون ب.م.ن/ي في عام ٢٠٠٧ وإلى ٩ ترليون ب.م.ن/ي عام ٢٠٠٨. حيث بلغت حصة الدول العربية حوالي 7 % من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام ٢١٢٠٠٨.

ثالثا: **رؤية تحليلية للتكامل الاقتصادي العربي في ظل تخطيط اقتصاد النفط**:

من الواضح أن تاثير اقتصاد النفط على جميع اقتصاديات الدول العربية. رغم اختلاف درجة التأثير بالإيجاب والسلب مما يحتم علينا أخذ حالة او حالتين من أجل الخروج بنتيجة دقيقة بالنسبة لتأثير العولمة. ونعتمد في ذلك على مجموعة من الآليات مثل اتفاقية الجات ونمو الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة حركة الاستثمارات الأجنبية والتكتلات الاقتصادية، والطفرة الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وعلى سبيل المثال مصر من أولى الدول العربية التي مارست سياسة الانفتاح، وهي ايضا عضو في المنظمة العالمية اعتمدت سياسة الانفتاح على الدولارات البترولية على التكنولوجيا الغربية والعمالة المصرية المتوافرة و كان الهدف المعلن هو

زيادة الصادرات ولكن الاستراتيجية الرئيسية لإحلال الواردات ظلت دون أي تغييرات ملموسة، وحاولت الحكومة اجتذاب رأس المال الأجنبي ومنحت الحكومة للمستثمرين الأجانب إعفاءات ضريبية تتراوح ما بين خمس و عشر سنوات، و منحتهم حصانة من التأميم وحقا غير مقيد لإعادة توطين الأرباح، و مدت الحكومة مجال تطبيق معظم المزايا الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب بعد ضغوط كبيرة لكي تشمل الشركات المحلية و ذلك في عام ٢٢١٩٨١.

تسببت حرب الخليج في عام ١٩٩٠، والأحداث التالية لها المتمثلة في خسارة تحويلات العاملين في الخارج و انخفاض دخل السياحة و رسوم قناة السويس و سوء بيئة الاستثمار في خسارة اقتصادية مباشرة بمصر تقدر بحوالي ٢,٥ مليار دولار أمريكي ولكن تلقت مصر مساعدات مالية كبيرة من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان دائنة أخرى عوضت الخسارة الاقتصادية وكذلك ارتفاع أسعار البترول وانخفاض أسعار الواردات الرئيسية وخاصة المواد الغذائية. الخسارة الناجمة عن ازمة الخليج.

وأيضا العراق وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت الحكومة العراقية في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وتكيف هيكلي بدعم من ترتيب بمساندة الاحتياطات من صندوق النقد الدولي وقرض تكيف هيكلي من البنك الدولي بالإضافة إلى اتفاقية ثنائية بإلغاء الديون وتخفيف خدمة الديون مع نادي باريس وقد صمم البرنامج لتحقيق استقرار اقتصادي كلي بعد إدراك أن الاصلاحات الجزئية وإعادة جدولة الديون في عام ١٩٩٧ لم تكن كافية من حيث الغاء الديون المترتبة على العراق بسبب الحصار المفروض سابقا.

بناء على ما تقدم يمكن ان نستنتج :

١- عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.

٢- انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء، مع تباين شديد في مستويات النموبين الأقطار العربية.

٣- ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

٤- ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.

٥- ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

٦- تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.

التوصيات: ويمكن للاقتصاد العربي ان يتضمن برنامج شامل في الإصلاحات منها تبرز أهم التوصيات:

١) إصلاح القطاع المالي، وتحرير أسعار الفائدة.

٢) تخفيض الدعم والتحكم في الأسعار.

٣) توحيد سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

٤) إصلاح القطاع العام والالتزام بالحد من عجز الموازنة.

والغرض من هذه الإصلاحات هو خلق اقتصاد مفتوح يتجاوب مع الاقتصاديات التي انطلقت بخطى متسارعة في هذه المرحلة.ويتجاوب مع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح الأداة الرئيسية للعولمة في افتراق الأسواق المحلية والدول النامية.

ومن خلال هذه التحديات يتضح لنا أن تبني التكتلات بصورة تدريجية (في قطاع دون آخر) والإبقاء على مجموعة كبيرة من التشريعات لن يحقق النتائج المرجوة من الاندماج في العولمة، والواقع أن تبني جميع العناصر الرئيسية للعولمة في وقت واحد، مع تدرج خطى التكامل حسبما يلزم هو الذي يحقق مزايا الاندماج.

اذ تمتلك الدول العربية الأدوات والوسائل التي تخول لها الحصول على الطاقة الكافية من أجل الولوج في بتنوع الاقتصادي المتعدد بأقل الخسائر، وذلك من خلال تحقيق التعاون الاقتصادي العربي الحقيقي عن طريق إقامة منظومة أمنية عربية تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة الذي يكون راعي التكامل العربي في ظل.

١) إعادة إحياء المشروعات العربية المشتركة التي تسمح لها بزيادة درجة الاندماج والسير نحو الاتحاد الاقتصادي العربي.

٢) إعادة إحياء العون الإنمائي العربي وتفعيل المؤسسات العربية المشتركة، ودفع التجارة العربية البينة والاستثمار العربي البيني.

٣) إحياء السوق العربية المشتركة التي تمثل المفتاح الذهبي للدخول في العولمة بأقل الخسائر، وإن تعذر ذلك فالتكن منطقة التجارة حرة، التي أصبحت تمثل آخر أمل في المنطقة العربية.

كل ذلك لا يمكن أن تكون له فعالية إلا إذا كانت في مقدمتها الإرادة السياسية والإصلاحات الهيكلية للقوانين والتشريعات الاقتصادية وخصوصا تلك التي لا تناسب وروح القرن الواحد والعشرين.

ملخص البحث :

ولاشك أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتبادلية الأثر في العالم كله، أما في الدول العربية فالأمر يأخذ أبعاداً أشمل وأشد أثراً، ولا يمكن الفصل بينهما، إذا أردنا أن نحقق تقدماً على الصعيد السياسي فلابد منه على الصعيد الاقتصادي ، لذا كان التشديد على التكامل الاقتصادي في ظل التخطيط الاقتصادي ، ولقد انصب موضوع البحث في تناول أهمية التكامل الاقتصادي العربي كونه يعد وسيلة أساسية لابد منها لتحقيق نهضة الدول العربية وتطورها ، وبما ان العالم يشهد الكثير من التغيرات الاقتصادية الهامة والتي تستند إلى الانفتاح الاقتصادي الذي تترجمه اتفاقيات التجارة العالمية والتي تسعى نحو تحقيق المستوى الأفضل للمعيشة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على تنمية هذه الموارد الطبيعية،وقد عرج البحث الى اهمية التكامل الاقتصادي ومراحله وتجربة الدول العربية في هذا المجال ومن ثم رسم رؤية تحليلة للواقع الاقتصادي النفطي العربي وصولا الى جملة الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم مسار البحث، والتي اهمها خلق اقتصاد مفتوح يتجاوب مع الاقتصاديات الاخرى ومن خلال تحقيق التعاون الاقتصادي العربي الحقيقي عن طريق إقامة منظومة أمنية عربية تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة الذي يكون راعي للتكامل العربي .

Abstract

There is no doubt that the relationship between economics and politics is a close relationship and reciprocal impact in the whole world, but in the Arab states the matter takes the dimensions of the most comprehensive and the most impact, and cannot be separated, if we are to achieve progress on the political front must him on the economic front, so it was an emphasis on economic integration in light of economic planning, focus has been subject of research in addressing the importance of Arab economic integration being is an essential means are needed to achieve the renaissance of Arab States and its evolution, since the world is undergoing a lot of changes important economic and which are based on economic openness that translate international trade agreements, which seeks to achieve level better living through optimum utilization of available resources with the work on the development of these natural resources, has ascended Find out the importance of economic integration and the stages and the experience of Arab countries in this area and then draw to see his analysis of the economic reality the Arab oil down to the inter conclusions and recommendations that serve the search path. And that the most important creation of an open economy react with other economies and through achieving real-Arab economic cooperation through the establishment of an Arab security system seeks to achieve stability in the region, who is a patron of the Arab integration.

هوامش البحث

١- بالاسا (B. Balassa) نظرية التكامل الاقتصادي (دار النهضة، القاهرة ١٩٦٤)عن موقع http://www.arab-ency.pnEncyclopedia&func.visite date.sptm.2011.

٢- الجوزي، جميلة، التكامل الاقتصادي"واقع وافاق"، جامعة الحزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد (٥)،٢٠١١، ص٢٦_٢٨.

٣- الحمش، منير، التكامل الاقتصادي العربي،دار الجليل،سوريا، دمشق،مجلد ١ ،١٩٨٧، ص٧٧٤.

٤- الكناني، كامل كاظم بشير،" منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي"،المؤتمر العلمي الخامس استراتجيات التنمية والاستثمار المكاني في العراق،جامعة بغداد معهد التخطيط الحضري الاقليمي،٢٣-٢٤ ت١ ،٢٠٠٩.

٥_ الكناني، المصدر نفسه.

٦- الحمش، منير،"التكامل الاقتصادي العربي" ،دار الجليل، سوريا، دمشق،مجلد ١،١٩٨٧، ص٧٧٤.

٧_ تواتي، فاطمة بن علي، واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،٢٠٠٧، ص٦٥_٨٧.

٨- الكواز ،احمد،" التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي" ،المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية، العدد٨١، مارس ٢٠٠٩، ص٧-١٦.

9 - Economic and Social Commission for Western Asia (1999), Arab Economic Integration Efforts: A Critical Assessment, EESCWAED1999/11, United Nations, N.Y.

١٠- كنونة ، امين رشيد ،" التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية " ، ط١ ،الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣،ص٥٣.

١١- سلمان، جمال داود واخرون " التخطيط الاقتصادي" بغداد ، بيت الحكمة ،ص ٦٧-٨٦، ١٩٨٩.

١٢- يوسف، فؤاد،" الخطيط الاقتصادي الاساسيات والمفاهيم"، المهعد التخصصي للدراسات،، مركز الدراسات الاستارتيجية،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية ،2011، ص١٤.

١٣- موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية -قطاع الشئون الاقتصادية "من موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شبكة الانترنت -http://www.gcc sg.org/prief3.html:25/04/2006

١٤- تواتي، فاطمة بن علي، "واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية" ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،٢٠٠٧، ص٨٦_٨٨.

١٥- البياتي ، فارس رشيد،" التنمية لاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، اطروحة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان،،٢٠٠٨،ص٢٥٧.

* يصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوياً ويشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد

العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) الأوابك).وفي إطار هذا الجهد المشترك يقوم صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام ١٩٨٠ بمهام تحرير التقرير وإصداره. كما يقوم اصدار التقرير السنوي بنسخة عربية وأخرى إنكليزية عن أهم أنشطة صندوق النقد العربي وفي مقدمتها الإقراض، والاستثمارات، وأسواق الأوراق المالية العربية والمعونات الفنية التي تشمل معهد السياسات الاقتصادية.كما يتضمن ملخصاً لنشاط أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية الدولية. ويحتوي التقرير على حزمة كاملة للبيانات المالية الموحدة للصندوق ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين حولها . http://www.arabmonetaryfund.org/ar.

١٦ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 80.

١٧ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩ ص ٦.

١٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩ ، ص١١.

١٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩ ، ص ٥.

٢٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨، ص ٩١.

٢١_ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨، ص ٩٠.

٢٢ - محمد حداد ،"العولمة وانعكاستها على اقتصاديات الدول العربية"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، خروبة ، الجزائر، ، ٢٠٠٤، ص٢٧٩.

قائمة المصادر و المراجع

❖يصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوياً ويشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) الأوابك).وفي إطار هذا الجهد المشترك يقوم صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام ١٩٨٠ بمهام تحرير التقرير وإصداره. كما يقوم اصدار التقرير السنوي بنسخة عربية وأخرى إنكليزية عن أهم أنشطة صندوق النقد العربي وفي مقدمتها الإقراض، والاستثمارات، وأسواق الأوراق المالية العربية والمعونات الفنية التي تشمل معهد السياسات الاقتصادية. كما يتضمن ملخصاً لنشاط أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية الدولية. ويحتوي التقرير على حزمة كاملة للبيانات المالية الموحدة للصندوق ومؤسسته التابعة برنامج

تمويل التجارة العربية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين حولها.
http://www.arabmonetaryfund.org
١_ بالاسا (B. Balassa) نظرية التكامل الاقتصادي (دار النهضة، القاهرة ١٩٦٤)عن موقع
http://www.arab-ency.pnEncyclopedia&func.visite date.sptm.2011.
٢_الجوزي، جميلة، التكامل الاقتصادي"واقع وافاق"، جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد (٥) ،٢٠١١.
٣_الحمش، منير، التكامل الاقتصادي العربي،دار الجليل،سوريا، دمشق،مجلد ١، ،١٩٨٧.
٤_الكناني، كامل كاظم بشير، منظور استراتيجي في اتجاهات التنمية في الاقتصاد العراقي،المؤتمر العلمي الخامس استراتجيات التنمية والاستثمار المكاني في العراق ، جامعة بغداد معهد التخطيط الحضري الاقليمي،٢٣-٢٤ ت١ ،٢٠٠٩.
٥_ الكواز ،احمد،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي،المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية، العدد٨١، مارس ٢٠٠٩.
6- Economic and Social Commission for Western Asia (1999), Arab Economic Integration Efforts: A Critical Assessment, EESCWAED1999/11, United Nations, N.Y.
٧_ كنونة ، امين رشيد ،التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية ، ط١ ،الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣.
٨_ سلمان، جمال داود واخرون " التخطيط الاقتصادي" بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٩.
٩_ يوسف، فؤاد،" الخطيط الاقتصادي الاساسيات والمفاهيم" ، المهعد التخصصي للدراسات،، مركز الدراسات الاستارتيجية،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية،2011.
١٠_ موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية -قطاع الشئون الاقتصادية "من موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شبكة الانترنت -http://www.gcc sg.org/prief3.html:25/04/2006
١١_ تواتي، فاطمة بن علي، "واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،٢٠٠٧.
١٢_البياتي ،فارس رشيد،" التنمية لاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" ،اطروحة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان،٢٠٠٨.
١٣_التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩ .
١٤_التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨.